جودة التعليم كمدخل لتحقيق التنمية البشرية و محاربة الفقر في الدول النامية

Quality education as an entry point to achieve human development and fight poverty in developing countries

سعاد ابراهيم*

Saadbrahim02@gmail.com

مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية -الجزائر

تاريخ الارسال:2020/09/25 تاريخ القبول: 2020/12/04 تاريخ النشر:2021/03/01

ملخص:

تعتبر مشكلة الفقر أبرز مشكلة تعاني منها الأمم و شعوب العالم و لهذا بذلت العديد من الجهود بغرض إيجاد حلول للحد من أثارها أو للتقليل من حدتها على الأقل، و لعل أبرز حل تم إعتماده في العديد من دول العالم "التعليم الجيد" و هذا ما جعل الأمم المتحدة تعتمده كهدف أساسي رابع ضمن برنامجها الإنمائي تحت مسمى أهداف التنمية المستدامة الذي يأتي الحد من الفقر كهدف أول و أساسي فيه، وبهذا الغرض تأتي هذه الدراسة كمحاولة للإجابة عن إشكالية علاقة التعليم بالفقر و مدى مساهمة التعليم الجيد في الحد من أثاره، ولقد خلصت نتائجها إلى أن التعليم الجيد يؤدي مباشرة إلى كسر الحلقة المفرغة للفقر و تحقيق التنمية وهذا ما أثبتته تجارب العديد من دول العالم مثل التجربة الماليزية و التجربة التركية التي حققت مستويات عالية من التنمية البشرية و الرفاهية.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التعليم، الحوكمة، الجودة ،التنمية

Abstract

The problem of poverty is the most prominent problem suffered by the nations and peoples of the world and therefore many efforts have been made to find solutions to reduce its effects or at least reduce its severity, and perhaps the most prominent solution adopted in many countries of the world "quality education" and this is what the United Nations adopted as a fourth primary goal within its development program under the name of sustainable development goals that comes

Keywords : Poverty, education, governance, quality, development

مقدمة

الفقر معضلة بشرية خطيرة جدا تتعدد أسبابها و تتسع آثارها، و تكمن خطورة معضلة الفقر أساسا في الحلقة المفرغة التي يشكلها بحيث أن الآثار التي يولدها هي نفسها الأسباب التي تعمل على إنتاجه، و تتفق جميع دول العالم على أن الفقر أكبر مهدد للأمن الإنساني و لحياة البشر في كل المعمورة و عبر كل الأزمنة ، لهذا كان القضاء عليه أهم الهدف الأول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي التزمت أغلب دول العالم بتطبيقه، وفي نفس السياق تم الاستعانة بمجموعة من الحلول الأخرى لكسر الحلقة المفرغة للفقر من أبرزها ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص

* المؤلف المرسل

التعلّم مدى الحياة للجميع الذي تم اعتماده كهدف رابع في أهداف التنمية المستدامة 2030، و بناء على ما سبق ستحاول هذه المقالة الإجابة عن إشكالية علاقة التعليم بالفقر و كيفية مساهمة التعليم الجيد في كسر حلقته المفرغة المفرغة و الحد من آثاره، انطلاقا من الفرضية القاضية بأن جودة التعليم تساهم بشكل مباشر في الحد من نسب الفقر في المجتمع.

1. التعليم و علاقته بمشكلة الفقر

1.1. مفهوم التعليم و مقومات العملية التعليمية

أولا: تعريف التعليم

عرفت موسوعة المعارف التربوية التعليم على أنه "ترتيب وتنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال[1]."

أما محمد محمد إبراهيم فعرفه على أنه "نشاط موجه يتم من قبل جهة أو شخص ما، لتزويد الفرد المتعلم بالجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية، ومن ثم مساعدته على إتقان الخبرة العلمية والتعليمية محل التعلم حتى يتمكن من التكيف مع البيئة والمجتمع".[2]

أما الباحثة في مجال التربية والتعليم سهام بن زرقة فعرفته على أنه: " توجيه المتعلم واستثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتي، وتهيئة الظروف التي تمكنه من التعلم بشكل يتضمن إنتاج المعرفة وتوزيعها، سواء حدث ذلك في مؤسسات تربوية عامة أو خاصة أو في أي مكان آخر؛ وبالتالي هو نظام متكامل يساعد الفرد على القيام بمهامه في المجتمع بما فيه من تربية وتدريب وتكوين وتعلم لمختلف المهارات الممكنة"[3].

ثانيا: مقومات العملية التعليمية

تعتمد العملية التعليمية على مجموعة من المقومات تتمثل فيما يلي [4]:

– التركيز على النشاط العقلي: بحيث يستدعي التعليم التركيز على النشاط العقلي أكثر من التركيز على النشاط الجسماني ويعتبر النشاط العقلي أساس باقي النشاطات والمتحكم الرئيسي فيها.

– التحكم في المعرفة المتخصصة: يقوم التعليم على نقل المعرفة المتخصصة ذات القيمة والأهمية إلى المتعلمين، ما يفرض على المعلمين اكتساب المعلومات اللازمة والكافية والمتخصصة التي تؤهلهم لنقل المعرفة إلى المتعلمين.

– التدريب المهني: يتطلب التعليم الإعداد المهني الملائم للمعلمين الذي يستلزم المعاهد المتخصصة.

– التطوير المستمر: تتطلب العملية التعليمية تطورا مستمرا أثناء الخدمة فإذا كان النمو أمرا مطلوبا بشكل ملح في المهن الأخرى فإنه أكثر إلحاحا في التعليم، فميادين التخصص العلمي سريعة التطور الأمر الذي يستلزم تزويد المعلمين بأحدث ما وصل إليه البحث العلمي في هذا المجال.

– تحديد مستويات الممارسة: تحدد الدول المتقدمة المؤهل المهني لممارسة التعليم، بحيث لا يستطيع أي أحد ممارسة التعليم إلا إذا توافرت فيه مستويات تأهيل معينة تتوافق مع مهامه التعليمية.

2.1.علاقة التعليم بالفقر

للفقر أبعاد عديدة ولا يترتب عليه مجرد انخفاض مستويات الدخل أو الإنفاق فقط بل يمس جوانب أخرى متعددة من حياة الإنسان ،و في هذا الإطار وسع أمارتيا سين الحاصل على جائزة نوبل لأعماله العلمية المتعلقة بالفقر و التنمية مفهوم الفقر من خلال تعريفه على أنه "شرط يؤدي إلى غياب حرية الاختيار الناشئة عن نقص ما يشير إليه بالقدرة على العمل بفعالية في المجتمع"، و يتخطى هذا التفسير المتعدد الأبعاد مفهوم الفقر باعتباره مرتبطًا فقط بنقص الموارد المالية و الدخل إلى أن غياب التعليم الجيد في حد ذاته يمكن أيضا اعتباره شكلاً من أشكال الفقر في العديد من المجتمعات[5].

من المتفق عليه على نطاق واسع أن العلاقة بين الفقر والتعليم تعمل في اتجاهين [6]:

أولا: أن الفقراء غالبا ما يكونون غير قادرين على الحصول على التعليم الجيد

ثانيا: أن غياب التعليم الجيد غالبا ما يبقى الأفراد في حالة فقر مزمنة

كما أن للفقر المطلق والنسبي أيضا صلة وثيقة بالتعليم، فقد يؤدي نقص الموارد المالية إلى منع أبناء الفقراء في البلدان النامية من الالتحاق بالمدارس ، ويؤثر هذا الاستبعاد على قدرتهم على جني الفوائد الكاملة من التعليم أو ترجمة فوائد التعليم إلى عمل مجزئ، و هذا أيضًا له تأثير محتمل على الدافع للمشاركة أو الأداء الجيد في التعليم[7].

2. أثر التعليم على الفقر

بحسب تقديرات منظمة اليونيسكو لو يتمكن الأطفال المتمدرسون في الدول منخفضة الدخل فقط من المهارات القاعدية للقراءة و الكتابة لتخلص نحو 171 مليون إنسان من الفقر المدقع ، ولو أن جميع البالغين استكملوا تعليمهم الثانوي لإنخفض عدد الفقراء حول العالم إلى النصف ، الحقائق المذكورة سابقا هي بعض الأسباب التي جعلت الأمم المتحدة تجعل من التعليم هدفا رابعا من أهداف التنمية المستدامة 2030،وفي هذا السياق حددت اليونيسكو ثلاث طرق يؤثر بها التعليم على الفقر كما يلي[8]:

1.2. التعليم يطور المهارات والقدرات

يعزز نظام التعليم الجيد مهارات الطفل الاجتماعية والعاطفية والمعرفية والتواصلية، كما تدعم برامج التعليم المعارف والقدرات البشرية لدى المتمدرسين ما يؤهلهم لتطوير تلك المكتسبات والكفاءات مستقبلا أكثر من غيرهم من الأطفال الذين قد لا يحصلون على هذه البرامج ،كما يسمح التعليم الجيد لهم باستخدامها في تحقيق مداخيل أعلى وتطوير باقي قدراتهم البشرية.

من جهة أخرى ترتبط فرص التوظيف ارتباطا وثيقا بمستويات التأهيل في سوق العمل ؛حيث أن السبب الأول لعدم توظيف الشباب القادر على العمل هو نقص المؤهلات والخبرة المهنية لديهم، وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن فرصة الحصول على وظيفة في المجتمعات الأوروبية تتضاعف ثلاث مرات بالنسبة للشباب الحاصل على تأهيل جامعي بالمقارنة مع نظرائهم ممن يحملون تأهيلا ثانوي أو أقل و يبقى هؤلاء الشباب معرضون لخطر البقاء بدون عمل لمدة اثني

عشر شهرًا متتالية أو أكثر، كما تؤكد الأبحاث العلمية في فرنسا أن ضعف التأهيل يشكل النواة الأساسية لبطالة الشباب التي تشكل بدورها النواة الصلبة لظاهرة البطالة في فرنسا"[9].

أما في الجزائر فتشير تقارير الديوان الوطني للإحصاء أن نسبة البطالة تنخفض لدى حاملي الشهادات وترتفع لدى نظرائهم ممن هم دون مؤهلات، وفي هذا السياق تؤكد المعطيات الخاصة بالتركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المتحصل عليها خلال سنة 2015 أن 55.7% من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة بينما 23.3% حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني، أما أصحاب الشهادات الجامعية و المعاهد العليا فيمثلون 21% من إجمالي هذه الشريحة[10]،كما أن أغلب الأبحاث التي تناولت علاقة التعليم بالبطالة و الفقر خلصت لأن التعليم والحصول على شهادة أصبح يحدد أكثر من أي وقت مضى مصير الفرد بين الحصول على وظيفة أو التردي في براثن البطالة "فإذا كان أفضل علاج للفقر هو العمل، فإن أفضل علاج للبطالة هو التعليم"[11].

يُشترط في التعليم أن يصل إلى مستوى معين من الجودة لكي يسمح للتلاميذ بتحصيل المهارات القاعدية الضرورية للتحكم في الحياة اليومية؛ حيث يشكل الحصول أو عدم الحصول على هذه المهارات بذاته بعدا مهما في تعريف الفقر المتعدد الأبعاد، وتتضمن هذه المهارات القدرة المستدامة على القراءة و الكتابة ومعارف قاعدية في الحساب يتعين الحصول عليها خلال مرحلة التعليم الابتدائي[12]، فمجرد ارتياد المدارس لعدة سنوات لا يكفي بحد بذاته لتحصيل هذه المهارات بل يتعلق الأمر بتوفير مستوى معين من جودة التعليم لا سيما خلال مرحلة التعليم الابتدائي وليس فقط مجرد توفير المدارس للتلاميذ[13].

2.2. التعليم كأداة لمكافحة التفاوت

يتعين على الدول قبل منح الأفراد مزيدا من وسائل المشاركة الاجتماعية القضاء على العوامل التي تعيق تفعيل هذه المشاركة وجعلها متاحة للجميع[14]، ففي الغالب نجد أن الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع غير معترف بها على أساس المساواة مع بقية الفئات ونتيجة لذلك تفتقد الفئات الهشة للتمثيل وللسلطة وللمكانة الاجتماعية[15]، ما يحول دون تمتع أفرادها بنصيبهم من التعليم باعتباره حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها للجميع[16].

يتم تغطية تدابير الوقاية والحد من مخاطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي في الإطار العام للسياسة متعددة الأبعاد في سبيل تفعيل عملية الإدماج الاجتماعي، بحيث تضمن هذه العملية توفير الفرص والموارد اللازمة لمشاركة الفقراء والفئات الضعيفة في الحياة الاقتصادية والنهوض الاجتماعي والثقافي لأفراد المجتمع، وكذلك في عمليات صنع القرار التي تتعلق بالحياة والحصول على الحقوق الأساسية، وتمثل عملية الإدماج الاجتماعي مجموع تلك التدابير والأنشطة متعددة الأبعاد التي تدخل ضمن مجموعة السياسات الاجتماعية بما فيها سياسات التعليم الموجه ؛ حيث تلعب أنظمة التعليم دورا مهما في دعم تنامي الحيوية الاجتماعية ،وعليه فالتعليم يعد بكافة أشكاله أحد أهم العوامل التي تساهم في كسر الحلقة المفرغة التي ينتقل الفقر من خلالها بين الأجيال، كما أن الاستثمار في مجال التعليم له مردوده المؤكد على المدى البعيد و يحقق فوائدا عديدة، وفي نفس الوقت فإن الاستثمار في تعليم الأطفال على الخصوص أولئك الذين هم

في مقتبل العمر سيؤمن لهم بداية جيدة في حياتهم، وفي هذا الإطار تعتمد دول العالم العديد من البرامج التعليمية الخاصة بكل شريحة مثل برامج تعليم ابتدائية وثانوية وبرامج تعليم عالي وتكوين مهني وبرامج تعليم موجهة للكبار [17].

من جهة أخرى يعتبر نوع الجنس أيضا واحدا من أكثر عوامل التفاوت و الفقر ، ولذلك فإن المساواة بين الجنسين داخل أقسام المدرسة ينعكس على طبيعة معاملة النساء في مجتمعاتهن ، فارتياد الفتيات للمدارس يمكنهن من اكتساب المهارات وتحصيل المعارف وتحقيق التقدم الاجتماعي خلال سنوات الدراسة، وهو ما يرسخ فيهن الأسس الضرورية للتعلم المستدام[18]، و تؤكد أيضا دراسات البنك الدولي أن الاستثمار في تعليم الإناث يعتبر استراتيجية ضرورية لتطوير الدول و الاقتصادات نظرا لارتفاع معدلات العوائد الاجتماعية لهذ الاستثمار[19]،ولهذا تبنى برنامج التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى المساواة بين الجنسين والتعليم الجيد للجميع بحلول عام 2030[20].

3.2. التعليم كأداة لتقليص الهشاشة

تعرف الهشاشة على أنها غياب واحد أو أكثر من الضمانات الدائمة لدى الأفراد والعائلات والتي تمكنهم من تحمل أعباء مسؤولياتهم القاعدية والتمتع بحقوقهم الأساسية، كما أنها تعني الغياب المستمر للأمان الذي يتولد عنه أضرار خطيرة وغير قابلة للإصلاح، وهي حالة تؤدي في الغالب إلى الوقوع في الفقر المعمم خاصة عندما تصيب مصادر متعددة لمعيشة الأفراد والعوائل وتمتد مع الوقت حتى تصبح حالة مزمنة وتحد بشكل خطير من فرص الناس في الحصول على حقوقهم وتحمل أعبائهم بأنفسهم في المستقبل[21].

ولهذا يعتبر التعليم أداة أساسية في تأمين حياة وممتلكات الأفراد، فالسكان المتعلمون هم رصيد ضروري لوجود واستمرار أي أمة؛ ذلك أن التعليم يعزز الأمن القومي عن طريق غرس السمات البشرية المرغوبة في الأجيال مثل الصدق والإخلاص والعمل الجاد والالتزام بالمواعيد والإنتاجية والابتكار والوطنية والأخوة والصداقة...إلخ، كما أن نقل المهارات والمعرفة إلى الناس نقلا يتوطن فيهم مدى الحياة يؤدي بالضرورة إلى تحرير الفرد من الفقر والعوز[22]، فإذا نجحت الأمة في تعليم شعبها سوف تكون قادرة على تحقيق مستقبل مجيد لنفسها وتعزيز الأمن داخل حدودها والدفاع عن سيادتها، أما إذا فشلت الأمة في تعليم مواطنيها وجعلتهم مقصرين في القيام ببعض أنشطة الحياة بشكل فعال فإن تلك الأمة سيكون محكوم عليها بالضعف والدمار[23].

في نفس السياق تؤكد اليونيسكو على العلاقة القائمة بين التعليم والفقر والأمن ، حيث تشير تقاريرها إلى أن الدول العشر الأولى الأكثر تقدما في التعليم في العالم تعيش في سلام، بينما تعيش تقريبا الدول العشر الأسوء تعليما في العالم في حالة حرب مباشرة أو حالة من انعدام الأمن العام، و تشير هذه التقارير أيضا إلى أن مستويات التعليم المتدنية ترتبط بالفقر الذي هو واحد من العوامل الرئيسية المسببة للجرائم و الحروب، وعليه فإن استراتيجيات مكافحة الجرائم و التمرد التي لا تعتمد على التعليم هي أدوات تأتي بنتائج قصيرة المدى و ظرفية و لا تحقق الأمن المستدام للدول عكس إعتماد التعليم كإستراتيجية الذي يحقق الاستقرار و الأمن و السلام الدائم و الطويل الأمد [24].

وبناءا عليه يمكن القول أن الأمن العالمي المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يكون التعليم أولوية من قبل الدول وحكوماتها و يعتمد كإستراتيجية دائمة لمحاربة الفقر [25].

3.جودة التعليم كأداة للحد من الفقر

إن التعليم حسب البنك الدولي هو حق من حقوق الإنسان[26]، وأحد أقوى أدوات الحد من الفقر[27]، وهو شرط من الشروط الأساسية للتنمية البشرية، كما أنه ضروري للتنمية الوطنية ورفاه المجتمع، وعليه فإن توفير التعليم مسؤولية تقع على عاتق الدولة تحمل عبئها ويتعين عليها تغطيته من الموارد الوطنية، وتقوم استراتيجية منظمة الأمم المتحدة الرامية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف الألفية للتنمية المستدامة 2030 بالعمل على توفير التعليم الجيد للجميع على أولويات حددها البنك الدولي كالأتي[28]:

1.3. تعزيز الجودة في تعليم الطفولة المبكرة

تؤكد تقارير البنك الدولي بأن نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات فقط هم المسجلون في مرحلة التعليم قبل المدرسي أي التحضيري في الدول النامية وأن طفل واحد فقط من بين كل خمسة أطفال مسجل في مرحلة التعليم قبل المدرسي في البلدان منخفضة الدخل[29].

يعد الاستثمار في تعليم الطفولة المبكرة من أذكى الأعمال التي يمكن لأي دولة القيام بها للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وخلق رأس المال البشري اللازم لتنويع ونمو الإقتصاد، ذلك أن لتعليم الطفل خلال السنوات الأولى من حياته تأثير عميق على نمو الدماغ؛ حيث يؤثر على مدى التعلم والصحة والسلوك وفي النهاية على الدخل، فالاقتصاد الرقمي يقدم اليوم وبشكل متزايد تسهيلات أكبر لإكتساب القدرة على التفكير والتعلم المستمر والتواصل والتعاون بشكل فعال ،وبالتالي فإن الأطفال الذين يفتقرون إلى هذه المهارات سوف يتركون في مراتب متأخرة جدا في الركب، وعليه فالإستثمارات الذكية في التنمية الجسدية والمعرفية واللغوية والاجتماعية والعاطفية للأطفال الصغار منذ ما قبل الولادة وحتى انتقالهم إلى المدرسة الابتدائية هو شرط بالغ الضرورة لوضعهم على طريق تحقيق رخاء أكبر، ولمساعدة البلدان على أن تكون أكثر إنتاجية وتنافسًا وأكثر نجاحًا في اقتصاد عالمي سريع التغير[30].

و نفس السياق أظهرت دراسة استمرت 20 عامًا على الأطفال في جامايكا أجراها الحائزون على جائزة نوبل جيمس هيكمان وبول جيرتلر وآخرون أن تدخلات التحفيز المبكرة للرضع والأطفال الصغار زادت أرباحهم المستقبلية بنسبة 25 في المائة وهو ما يعادل دخل البالغين الذين نشأوا في أسر أكثر ثراءًا، كما أشار تحليل أجرته مجموعة البنك الدولي للفوائد طويلة الأجل الناتجة عن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة شمل 12 دولة أن الأطفال الذين يلتحقون بمرحلة ما قبل المدرسة يبقون في المدرسة لمدة عام إضافي تقريبًا في المتوسط ويكونون أكثر قدرة مستقبلا على العمل في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية، كما أثبتت دراسة أخرى طويلة الأمد أجريت في غواتيمالا أن الأطفال الذين لم يتعرضوا للتسرب المدرسي كانوا أكثر قدرة على الإفلات من الفقر كبالغين وحققوا دخلاً أعلى بنسبة تتراوح بين 5 و 50 في المائة من البالغين الذين تعرضوا للتسرب في طفولتهم، وخلصت دراسة مماثلة إلى أن كل دولار إضافيً يُستثمر في برامج الطفولة المبكرة الجيدة ينتج عائدًا يتراوح بين 6 دولارات و 17 دولارًا في المقابل مستقبلا[31].

2.3. التطوير المهني للمعلمين

المعلم هو الشخص الحامل للعلم الناقل إياه للتلاميذ وهو من يجعل خبرات المتعلم نابضة بالحياة ليتفاعل معها التلاميذ فيستوعبونها و تنمي قدراتهم[32]،ويعتبر توفر المدرسة على المعلم الجيد شرطا ضروريا لكي تحدث عملية التعلّم، لهذا يجب أن يكون المعلم متواجدا في الفصل الدراسي وأن يكون مؤهلا ومحفزا ويركز على التأكد من تعلم جميع تلامذته، كما يتعين أن تعمل الدولة على تحسين كيفية انتقاء وتوظيف المعلمين ودفع رواتبهم ومكافآتهم وتحفيزهم وتقييمهم وتدريبهم باستمرار، ذلك أن مسؤوليات المعلم هائلة المقدار والبلدان التي تحقق النجاح هي التي تعترف بذلك وتقدر المعلم[33].

تقوم أنظمة التعليم الفعالة على سياسات خاصة بجذب المعلمين وإعدادهم وتحفيزهم ودعمهم في هذه المهمة الصعبة، وهو ما تفشل العديد من دول العالم النامية في القيام به، حيث أنه في الدول النامية غالبًا ما يجلس الطلاب في الفصول الدراسية ولا يتعلمون شيئا ما يحملهم في نهاية المطاف على ترك المدرسة لأنهم لا يرون أي جدوى من البقاء فيها بعد أن ضيعوا أهم سنوات العمر دون تنمية مهاراتهم وفي غضون ذلك ستكون الحكومات والمجتمعات قد استنفذت الموارد المالية الشحيحة دون تحقيق نتائج التعلم والتعليم الجيد الذي تحتاجه[34]. كما تعتبر قلة عدد المعلمين ذوي الجودة العالية تحدي كبير للعديد من البلدان النامية بحيث لا يتقن أغلبهم المواد التي كلفوا بتدريسها، وقد أكدت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخرًا على سبع دول إفريقية أن ما يقارب من ربع معلمي المدارس الابتدائية لا يمكنهم طرح أرقام مكونة من عددين وأن ثلث المعلمين لا يمكنهم مضاعفة الأرقام المكونة من عددين، كما يفتقر المعلمون أيضًا إلى المهارات التربوية الضرورية لنقل المعرفة بشكل أفضل إلى الطلاب، وقد خلصت هذه الدراسة أيضا إلى أن أقل من 10 في المائة من المعلمين يتقنون أفضل المهارات الأساسية للتدريس[35]، عكس أنظمة التعليم الناجحة في الدول المتقدمة أساسا على مدرسين مجهزين بما يحتاجون إليه للتدريس بفعالية ولديهم الدافع لبذل قصارى جهدهم[36].

ولتحقيق نتائج جيدة في التعليم أوصى تقرير مجموعة البنك الدولي حول التنمية في العالم لسنة 2018 على ضرورة اتباع الحكومات السياسات الآتية[37]:

أ-إستقطاب أفضل الأشخاص إلى التعليم و إستبعاد كل من لا تتوفر فيهم الشروط الملائمة

ب- تحفيز المعلمين على الأداء من خلال المكافآت و العلاوات و الترقيات و المنح

جـ- تحسين مقاييس التقييم و إستعمال الوسائل الحديثة في ذلك

د- دعم التطوير المهني للمعلمين من خلال التكوين و التدريب المستمرين

هـ- ملاءمة المناهج الدراسية حسب متطلبات العصر و سن المتعلم و مستواه

3.3. دمج المناهج الدراسية

يفتقر ثلث السكان في سن العمل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى المهارات الأساسية المطلوبة للحصول على وظائف جيدة، مما يجعلهم غير قادرين على استخدام إمكاناتهم الإنتاجية الكاملة الذي يحد بدوره من الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويزداد التحدي بسبب الاقتصاد العالمي سريع التغير الذي يتطلب بشكل متزايد من العمال

أن يكونوا مبتكرين ومرنين وقابلين للتكيف، فوفقًا لدراسات البنك الدولي فإن أكثر من ملياري شخص في سن العمل ليسوا مجهزين بمهارات القراءة والكتابة الأساسية المطلوبة من قبل أصحاب العمل من بينهم 420 مليونًا شاب في جميع أنحاء العالم تقل أعمارهم عن 25 عامًا[38].ويعتبر إمتلاك المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية دعائم أساسية للشباب وهي شرط أساسي للتمكن من مهارات إجراء الحسابات المعقدة و التغلب على صعوبات العمل وحل المشكلات في مختلف مناحي الحياة خاصة الاجتماعية والعاطفية منها [39].

وفي هذا الإطار تم تحديد ثلاثة أنواع من المهارات كالأتي [40] :

المهارات المعرفية: وتشمل القراءة والكتابة والحساب وتكسب هذه المهارات صاحبها القدرة على فهم الأفكار المعقدة والتكيف بشكل فعال مع البيئة والتعلم من التجربة والتفكير العقلاني.

المهارات الاجتماعية والعاطفية: وهي إمتلاك القدرة على التعامل مع المواقف الشخصية والاجتماعية بشكل فعال وتتضمن القيادة والعمل الجماعي والتحكم في النفس والعزيمة.

المهارات الفنية: وتشير إلى المعرفة والخبرة والتفاعلات المكتسبة اللازمة لأداء وظيفة معينة بما في ذلك التحكم في المواد أو الأدوات أو التقنيات.

كما تتحقق سياسة إدماج المناهج الدراسية بتنفيذ خمس خطوات مترابطة وأساسية تتمثل في[41] :

-جعل الأطفال ينطلقون انطلاقة صحيحة من خلال تطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية والسلوكية في وقت مبكر من الحياة، بحيث تظهر الأبحاث أن الإعاقات التي تنشأ في السنوات الأولى من العمر من الصعب علاجها في وقت لاحق من الحياة وأن برامج تنمية الطفولة المبكرة الفعالة تحقق مردود مرتفع للغاية في المستقبل[42].

-التأكد من أن جميع الطلاب يتعلمون من خلال بناء أنظمة أقوى بمعايير تعلم واضحة ومعلمين جيدين وموارد كافية وبيئة تنظيمية مناسبة.

-بناء المهارات ذات الصلة بالوظيفة من خلال تطوير الحوافز المناسبة لكل من برامج ومؤسسات التدريب قبل التوظيف وأثناء العمل.

-تشجيع ريادة الأعمال والابتكار من خلال خلق بيئة تشجع الاستثمار في المعرفة والإبداع.

-تسهيل تنقل العمالة ومطابقة الوظائف من خلال الانتقال نحو أسواق عمل أكثر مرونة وكفاءة وأمانً.

4.3. بناء القدرات على التنفيذ والإدارة

يؤكد البنك الدولي أن تحقيق التعليم الجيد يستلزم توفر الإدارة الجيدة للمدارس والوزارات ، كما تتطلب الإصلاحات التعليمية الناجحة تصميمًا جيدًا للسياسة والتزامًا سياسيًا قويًا وقدرة على التنفيذ الفعال وهذا ما لا يتوفر في البلدان النامية التي لا تستطيع في أغلب الأحيان استخدام الموارد الموجودة بكفاءة لتحسين جودة الخدمات لغياب القدرة الإدارية اللازمة للقيام بهذا الأمر، و نتيجة لذلك لا يُؤدي الإنفاق على التعليم العالي في نهاية الأمر إلى المزيد من التعلم وتحسين رأس المال البشري رغم ضخامة مخصصات الإنفاق[43].

لتحقيق جودة التعليم و الإستفادة من عوائد الإنفاق على التعليم ينبغي إتباع سياسة إصلاح جذرية و متكاملة تخص الإدارة ،فعلى المستوى المركزي تحتاج وزارات التعليم إلى جذب وتطوير الخبرات متعددة التخصصات الفنية الإدارية لتصميم وتنفيذ التدخلات الضرورية القائمة على الدراسات الدقيقة ، كما تحتاج المكاتب المحلية أو الإقليمية إلى القدرات والأدوات اللازمة لمراقبة المدارس ودعمها، وعلى مستوى المدرسة يحتاج مديروا المدارس إلى الخبرة الإدارية لإدارة مدارسهم والقوى العاملة التعليمية بكفاءة و فعالية، وفي هذا الإطار يتعين على الحكومات والشركاء العمل على بناء القدرات لتنظيم وإدارة أنظمة التعليم وهذا من خلال تثمين التطوير المهني لمسؤولي إدارة المدرسة وتعميم الممارسات الإدارية والمؤسسية المثلى وتطوير أدوات مسح جديدة أو محسنة لتقييم الأداء العملي للنظام بأكمله، و هذا ما يتطلب القيام بالخطوات التالية[44]:

-تحسين قدرة وزارات التعليم على تصميم السياسات المناسبة وتنفيذها بنجاح.

-تقوية المعلومات التربوية وأنظمة المراقبة التي تحفز تحسين الأنظمة.

-تعزيز الهيكل المؤسسي وتطوير أنظمة التعليم.

-تعزيز إدارة المدرسة ورعاية مديري المدارس الناجحين.

4. خاتمة

يعتبر التعليم أداة قوية وفعالة لمحاربة الفقر بحيث تعمل هذه الصلة بين التعليم والفقر من خلال ثلاث آليات تتلخص فيما يلي:

-أن الأشخاص الأكثر تعليماً يحققون مداخيلا أعلى أكثر من غير المتعلمين

-أن المزيد من التعليم (وخاصة النوعية الأفضل) يؤدي في أغلب الأحيان إلى تحسين النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الفرص الاقتصادية والمداخيل

-أن التعليم يجلب منافع اجتماعية أوسع نطاقاً تعمل على تحسين التنمية الاقتصادية وخاصة وضع الفقراء مثل انخفاض الخصوبة وتحسين الرعاية الصحية للأطفال وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة

وبناءا على هذا يجب على كل من يسعى لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية زيادة الوصول إلى التعليم مع التركيز على الجودة.

5.الهوامش

[1]- شناف خديجة، بلخيري مراد، معايير ضمان جودة التّعليم العالي: عرض لبعض النّماذج العالمية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي العدد 42 ،ديسمبر 2017، ص 242.

[2]- ليلى بن زرقة، أثر الاستثمار التعليمي في تطوير الكفاءات: دراسة حالة منظومة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1992-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية بجامعة الجزائر، 2014-2015، ص 6.

[3]- ليلى بن زرقة، مرجع سابق، ص 7.

[4]- ليلى بن زرقة، مرجع سابق، ص 8.

[5] - Servaas van der Berg, Loc. Cit.

[6] - Servaas van der Berg, Poverty and education, UNESCO, France, 2008, P.P. 1.

[7] - Servaas van der Berg, Loc. Cit.

[8] - Olivia Giovetti, Loc. Cit.

[9] - Stéphane Carcillo, Élise Huillery, Yannick L'Horty, Prévenir la pauvreté par l'emploi, l'éducation et la mobilité, Les notes du conseil d'analyse économique, n° 40, avril 2017, France, P. 4.

[10]- الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015، http://www.ons.dz/spip.php?rubrique209، تمت زيارته بتاريخ: 2020/09/18.

[11] - Stéphane Carcillo, Élise Huillery, Yannick L'Horty, Op. Cit. P. 5.

[12]- "لا يمكن للجودة أن تتحقق في التعليم إلا من خلال تأسيس المنهج الفكري السليم الذي تسير عليه هذه العملية التعليمية، والتي تضمن إضافة للعلوم والمعارف التي يتلقاها الطالب، منظومة القيم الخلقية ونظم العلاقات الإنسانية، ووسائل الاتصال المتطورة وغيرها من الضروريات التي تجعل من حياة الطالب في المؤسسة التعليمية متعة، فضلا عن المادة العلمية التي يتلقاها تحت مفهوم إدارة الجودة الشاملة"، أنظر: رأفت عبد العزيز البوهي وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص 8-9.

[13] - Katharina Michaelowa, Dépenses d'éducation, qualité de l'éducation et pauvreté : L'exemple de cinq pays d'Afrique francophone, Centre de développement de l'OCDE, N° 157, Avril 2000, P. 10

[14]- تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على مايلي:"

1. لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية.

2. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده".

[15] - Olivia Giovetti, Loc. Cit.

[16]- تنص المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على ما يلي:" لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم. ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم".

[17] - Mihaela Mihai, Emilia Titan, Daniela Manea, Education and Poverty, Procedia Economics and Finance, n° 32, 2015, Romania, P. 857.

[18] - Olivia Giovetti, Loc. Cit.

[19] - Zoë Oxaal, Education and Poverty: A Gender Analysis, Institute of Development Studies, June 1997, UK, P. 9.

[20] - Laura Paddison, Educating girls: the key to tackling global poverty, https://www.theguardian.com/opportunity-international-roundtables/2017/oct/04/global-poverty-child-marriage-education-girls, Publié le 04/10/2017, Visité le 19/09/2020.

[21] - J.WRESINSKI, Grande pauvreté et précarité économique et sociale, Journal Officiel, Paris, 1987, p. 14.

[22] - IS'HAQ, A. B.; MUSA Tope Aisha and ABDULHAFIZ Zainab, education and insecurity in Nigeria, Oasis Educational Consults, Abuja, Nigeria, 2019, P. 5.

[23] - Ekpo, C. G. & Is'haq, A. B. Education and transformation agenda in Nigeria: An appraisal. Journal of Education and Practice, 5(8), Nigeria, 2014, P.P. 83 – 90.

[24] - - IS'HAQ, A. B.; MUSA Tope Aisha and ABDULHAFIZ Zainab, Op. Cit. P. 6.

[25] - IS'HAQ, A. B.; MUSA Tope Aisha and ABDULHAFIZ Zainab, Loc, Cit.

[26]- التعليم هو حق الإنسان الأساسي المعلن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948. وكانت جميع الالتزامات الدولية اللاحقة للأهداف تتعلق بالتعليم. ومن ثم فإن التزام أهداف التنمية المستدامة بمحو الأمية العالمي هو إعادة تأكيد لالتزام عام 1948 بالتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان. أنظر: Michelle Kaffenberger and Lant Pritchett, More School or More Learning?: Evidence from Learning Profiles from the Financial Inclusion Insights Data, RISE-WP-17/012 May 2017, UK, P. 29.

[27]- البنك الدولي، التعليم: عرض عام، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/education/overview? ، منشور في 2018/11/12، تاريخ الزيارة 2020/09/21.

[28] - Husain Salilul Akareem & Syed Shahadat Hossain, Determinants of education quality: what makes students' perception different?, Open Review of Educational Research, VOL. 3, NO. 1, 2016, P.52.

[29]- البنك الدولي، التعليم: عرض عام، المرجع السابق.

[30] - World Bank, Early childhood development, https://www.worldbank.org/en/topic/earlychildhooddevelopment, Visité le 21/09/2020.

[31] - World Bank, Early childhood development, Loc, Cit.

[32]- آسيا عبد الله، النمو المعرفي عند الطفل المسعف وفقا لنظرية جان بياجي وعلاقته بعامل الذكاء، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية بجامعة وهران، 2006-2007، ص 205.

[33] - World Bank, Teachers, https://www.worldbank.org/en/topic/teachers, Visité le 21/09/2020.

[34] - World Bank, Teachers, Loc. Cit.

[35] - World Bank, Teachers, Loc. Cit.

[36] - World Bank, Teachers, Loc. Cit.

[37] - Banque Mondiale, Rapport sur le developpement dans le monde 2018 : Apprendre pour realiser la promesse de l'education, Washington, 2018.

[38] - World Bank, Skills development, https://www.worldbank.org/en/topic/skillsdevelopment#1, Visité le 23/09/2020.

[39] - World Bank, Skills development, Loc. Cit.

[40] World Bank, Skills development, Loc. Cit.

[41] - World Bank, Skills development, Loc. Cit.

[42] - World Bank, Skills development, Loc. Cit.

[43] - World Bank, World Bank Education Overview : Management Capacity and Service Delivery, http://documents.worldbank.org/curated/en/280321541077578901/World-Bank-Education-Overview-Management-Capacity-and-Service-Delivery, Publié le 01/10/2018, Visité le 24/09/2020.

[44] - World Bank, World Bank Education Overview : Management Capacity and Service Delivery, Loc. Cit.